زيادتها على الأغنياء والشركات وخفضها عن الفقراء

مصر: «الشورى» يوافق على تعديل الضرائب.. و«تمرد» تتحرك لسحب الثقة من مرسي

القاهرة - «وكالات»: وافق مجلس الشورى المصري على تعديلات على قانون ضريبة الدخل تزيد الضرائب على الأغنياء والشركات، وتخفضها على شرائح ذوي الدخول المنخفضة.

وربما يساعد النظام الضريبي الجديد أيضا مصر في مفاوضاتها للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي الذي يطالب الحكومة بخفض عجز الميزانية الذي يتوقع أن يصل لـ11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالسنة المالية التي تنتهي في 30 يونيو المقبل.

يشار إلى أن التفاوت في الدخل كان أحد العوامل التي أشعلت الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك عام 2011.

واعتبرت جماعة الإخوان المسلمين التعديلات دليلا على التزامها بالعدالة الاجتماعية، وذلك مع اقتراب انتخابات مجلس النواب المتوقعة في وقت لاحق هذا العام.

وستطبق الضرائب الجديدة في غضون شهر من الموافقة النهائية عليها، بعد أن يصدق عليها رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي.

ووافق مجلس الشورى على إعفاء موظفي الدولة الذين يقل دخلهم السنوي عن 12 الف جنيه من ضريبة الدخل. ولم يتطرق المجلس إلى موظفي القطاع الخاص لكنه أقر ضريبة دخل بنسبة 10 في المئة على من يتراوح دخله السنوي بين خمسة آلاف وثلاثين ألف جنيه سنويا.

وأقرت التعديلات ضريبة 15 في المئة على الدخل السنوي بين ثلاثين و45 الف جنيه و20 في المئة على الدخل بين 45 و250 الف جنيه، و25 في المئة على من يزيد دخله السنوي على 250 الف جنيه.

وكان القانون السابق يفرض ضريبة 10 في المئة على من يتراوح دخله السنوي بين خمسة آلاف وعشرين الف جنيه، و15 في المئة على الدخل السنوي بين عشرين وأربعين ألف جنيه، و20 في المئة على الدخل بين أربعين ألفا ومليون جنيه، و25 في المئة على الدخل بين مليون وخمسة ملايين جنيه، وضريبة 30 في المئة على من يزيد دخله على خمسة ملايين جنيه.

وقال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشورى محمد الفقي إن الهدف من القانون هو تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الضريبة على أصحاب الدخول الأعلى، بينما تنحاز التعديلات لمحدودي الدخل.

يُذكر أن مجلس الشورى يتولى سلطة التشريع في غياب مجلس النواب. وقال د. مرسي إن انتخابات مجلس النواب ربما تجرى في أكتوبر.

ناشطون يعملون على ملء طلب سحب الثقة من مرسي

مجلس الشورى

ناشطون يعملون على جمع 15 مليون توقيع للإطاحة بالرئيس ومظاهرات حاشدة إلى «الاتحادية» 30 يونيو المقبل

وقال رئيس مصلحة الضرائب ممدوح عمر إنه سيتم فرض ضريبة موحدة على الشركات بنسبة 25 في المئة مقارنة مع القانون الحالي الذي يفرض ضريبة 20 في المئة على الشركات التي تقل أرباحها عن عشرة ملايين جنيه سنويا و25 في المئة على الشركات التي يزيد ربحها على عشرة ملايين جنيه.

وفي شأن مصري منفصل وفي خضم الصراع الدائر بين السلطة والمعارضة في مصر، برزت إلى الواجهة في الأيام الأخيرة «حملة تمرد» التي أعلن ناشطوها أنهم نجحوا في جمع مليوني توقيع من مواطنين مصريين للمطالبة بسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

ويؤكد ناشطو «تمرد» أنهم أطلقوا حملتهم بأمل استعادة ثورة 25 يناير 2011، ويعتقدون أن الشعب المصري الذي اختار مرسي في أول انتخابات رئاسية تجري بعد الثورة، من حقه أن يسحب الثقة من الرئيس الذي فشل في تحقيق آمال المصريين على حد قولهم.

ويقول المتحدث باسم الحملة محمود بدر إنهم يأملون في جمع 15 مليون توقيع بحلول منتصف الشهر المقبل، وهو ما يزيد على عدد الأصوات التي حصل عليها مرسي «13 مليون صوت»، ويعتقد أن المهمة لن تكون صعبة، ويستدل على ذلك بأن الحملة نجحت في الحصول على أكثر من مليوني توقيع في عشرة أيام فقط، بسبب ما يسميه الفشل السياسي والاقتصادي والأمني للسلطة الحالية. أما عن الخطوة التالية لحملة تمرد، فيقول بدر إنها ستتمثل في تسيير مظاهرة حاشدة إلى قصر الاتحادية في 30 يونيو للمطالبة برحيل الرئيس، على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يراها حلا وحيدا، وأن تتم تحت إشراف المحكمة الدستورية العليا وفي ظل حكومة ائتلاف وطني.

أما عن أبرز تحفظاتهم على الرئيس، فهي -كما جاء في استمارة سحب الثقة التي يوزعها الناشطون- تتركز حول غياب الأمن وتدهور الاقتصاد والتراخي في القصاص لشهداء الثورة، فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية واستمرار التبعية للولايات المتحدة.

ناشطون مناهضون لـ «تمرد» يدشنون حملة «الشرعية» لتجديد الثقة في مرسي

المعارضة رحبت بالحملة، واعتبر المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة الأخيرة ومؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي أن «تمرد» تمارس نضالا سلميا لحشد المواطنين ضد السلطة، مؤكدا أن دعم الحملة واجب ثوري على كل المصريين.

وفي المقابل، استغرب المتحدث باسم جماعة الإخوان أحمد عارف ترحيب بعض الأحزاب بهذه الحملة بعد أن ارتضى الجميع آلية الديمقراطية والاحتكام إلى صندوق الاقتراع، وقال للجزيرة نت إن عليها أن تخوض غمار المنافسة السياسية عبر تقديم برامج وخطط تنموية، بدلا من دعم حملة عبثية لا طائل من ورائها.

وأضاف عارف أن هذا نوع من المتاجرة بآلام الشعب المصري، وأقر بأن الجسد المصري لم يتعاف بعد مما تعرض له على يد النظام السابق الذي يعد الجاني الحقيقي على الشعب، مشيرا إلى أن السلطة تحاول الدفع إلى الأمام لكنها تواجه محاولات متواصلة للعرقلة.

وعن اعتبار ما تقوم به حملة تمرد عملا ثوريا، قال عارف إن الأولى أن يكونوا هدفا للبقظة الثورية والوطنية هم رموز النظام السابق الذين خرجوا من السجون ويسعون لإعادة النظام الذي سرق أحلام المصريين وآمالهم على مدى عقود. كما أكد المتحدث باسم الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان، أحمد رامي أن حزبه لا يعارض أي ممارسات سلمية، لكنه يتحفظ على ما تسعى إليه الحملة من إهدار لشرعية صندوق الانتخابات وشرعية الدستور، كما أنه يتحفظ كذلك على قول الحملة بأنها جمعت مليوني توقيع في عدة أيام، ويتساءل عن حقيقة ذلك وهل له علاقة بحملات سابقة شهدت جمع توقيعات سواء لاستدعاء الجيش إلى السلطة أو لعودة الرئيس المخلوع حسني مبارك.

في الوقت نفسه، كان لبعض القوى الإسلامية رد خاص على حملة تمرد تمثل في دعوة القيادي في الجماعة الإسلامية عاصم عبد الماجد إلى إطلاق حملة تحت عنوان «تجرد»، تؤكد على أنه بصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الرئيس لا يجوز السعي لإسقاطه قبل أن يكمل ولايته التي انتخبه المصريون لها في انتخابات ديمقراطية حرة.

كما أعلن ناشطون عن تأسيس حملة أخرى تحمل اسم «الشرعية»، وقالوا إنهم سيبدؤون عملهم في الأيام المقبلة من أجل دعم وتجديد الثقة في الرئيس في ذكرى مرور عام على توليه السلطة، معتبرين أن بعض عناصر المعارضة تسعى لإفشال كل محاولة للنهوض والتقدم ويثيرون الفوضى والفتن من أجل إسقاط الرئيس.

قبل يوم من وصول عباس إلى القاهرة

القاهرة تسرع جهودها لإنقاذ المصالحة الوطنية الفلسطينية

القاهرة - «وكالات»: سرعت السلطات المصرية مجددا تحركاتها لانقاذ المصالحة الوطنية الفلسطينية وقالت تقارير صحافية ان اللقاء الذي شهدته العاصمة المصرية امس بين وفدي حركتي المقاومة الإسلامية «حماس» والتحرير الوطني الفلسطيني «فتح» ركز على بحث العقبات التي تعوق تحقيق المصالحة الفلسطينية وذلك قبل يوم من وصول الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري محمد مرسي.

وترأس وفد حماس عضو مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق بعضوية محمد نصر وصالح العاروري، في حين سيكون وفد فتح برئاسة عزام الأحمد عضو لجنتها المركزية ومفوض ملف المصالحة بالحركة وعضوية صخر بسيسو وأمين مقبول.

ويأتي اللقاء في خضم توتر واضح في العلاقات بين حماس وفتح تزامن مع زيارة العلامة د. يوسف القرضاوي إلى قطاع غزة ومنحه جواز سفر دبلوماسيا فلسطينيا، الأمر الذي رفضته السلطة الفلسطينية بشدة واعتبرت أنه يعزز الانقسام.

ووفق مدير مركز الدراسات الفلسطينية بالقاهرة، إبراهيم الدراوي، فإن اللقاء بين فتح وحماس تم الاتفاق عليه قبل نحو أسبوعين، كي يسبق لقاء عباس ومرسي الذي يتوقع عقده اليوم الخميس وسيكون ملف المصالحة في مقدمة الموضوعات التي سيتم بحثها خلاله. لكن الدراوي يستبعد أن يكون اجتماع فتح وحماس حاسما، ويؤكد بحسب الجزيرة نت أن جهود المصالحة تمر بواحدة من أسوأ فتراتها حيث شهدت الفترة الماضية تراجعا في جميع ملفات المصالحة وهي الحكومة والانتخابات والأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى المصالحة المجتمعية.

وأضاف الدراوي أن هذه التعثرات جاءت رغم تحقيق إنجازات في عدة ملفات بينها الانتخابات حيث تم إنشاء كشوف الانتخابات في الضفة وغزة وكذلك ملف منظمة التحرير، قبل أن تتوتر الأجواء بشكل مفاجئ وهو ما انعكس في تراشق إعلامي متبادل.

وأشار الدراوي إلى ما شهدته الأيام الماضية من اتهام القيادي بحماس محمود الزهار للسلطة الفلسطينية بأنها تعمل على تعطيل المصالحة بسبب ضغوط أميركية، في حين اعتبر عزام الأحمد أن قادة حماس في غزة هم من يصرون على توتير أجواء الحوار الوطني لخدمة مصالحهم الشخصية.

وكان السفير الفلسطيني بالقاهرة بركات الفرا أعلن الاثنين أن عباس والوفد المرافق له سيصل إلى القاهرة الأربعاء في زيارة رسمية تستمر ثلاثة أيام، ومن المتوقع أن يلتقي د. مرسي اليومالخميس لبحث عدة قضايا بينها المصالحة التي ترعاها مصر فضلا عن تطورات الوضع السياسي الفلسطيني بشكل عام وتبادل الآراء بشأن المستجدات على الساحتين العربية والدولية.

أنقرة لا تملك تأكيدات على مغادرتهم أراضيها

بدء وصول مقاتلي «الكردستاني» إلى العراق

مسلحون من حزب العمال الكردستاني

العراق - «وكالات»: اكدت تقارير صحافية من العراق وصول أول مجموعة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني المنسحب من تركيا إلى شمال العراق صباح الامس.

ووصل 15 مقاتلا إلى منطقة هرور في جبل متين بمحافظة دهوك الواقعة ضمن إقليم كردستان العراق والمقابلة لمنطقة جلي التركية، وهم يحملون أسلحتهم حيث جرى استقبالهم من قبل مقاتلين آخرين للحزب.

ونقل مراسل قناة الجزيرة القطرية عن قائد المجموعة أنهم واجهوا عقبات كثيرة خلال انتقالهم عبر الحدود من تركيا للعراق، مؤكدا أن الانسحاب سيستمر، وهناك مجاميع أخرى في الطريق إلى العراق. وما إن انتهت مراسم استقبال المقاتلين المنسحبين الذين بدا عليهم الإرهاق الشديد جراء الطقس البارد، حتى وضعوا أسلحتهم جانبا والتفوا حول نار مشتعلة.

وقال قائد المجموعة الذي عرف عن نفسه باسم جكر للصحفيين بالمكان «نحن أول مجموعة تصل إلى منطقة الحماية.. جئنا من منطقة بوتان في تركيا بعدما أمضينا سبعة أيام في الطريق، وجاء انسحابنا بعد توجيهات الزعيم عبد الله أوجلان حيث إننا نريد أن نفتح طريقا للسلام بهذا الانسحاب».

وتابع «عانينا الكثير من المصاعب الجوية بسبب الأمطار والثلوج، ومراقبة الطائرات التركية لنا، وبشكل عام نعاني من صعوبات من الانسحاب بسبب مراقبة الجيش التركي لنا، عدا البرد القارس». في المقابل، قالت رئاسة الأركان العامة التركية إنها لا تملك أي قرائن أو صور تشير إلى انسحاب مقاتلي حزب العمال الكردستاني خارج الحدود التركية.

وأوضحت رئاسة الأركان، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أمس، أن وسائل الإعلام قامت بنشر أخبار وصور عن انسحاب الأكراد خارج الأراضي التركية، إلا أنه لا يوجد لدينا أي صورة أو معلومة متعلقة بانسحابهم خارج الحدود.

وكانت الخارجية العراقية أصدرت الخميس الماضي بيانا قالت فيه إن دخول مجموعات مسلحة أراضيها يمكن أن يُستغل للمساس بأمن العراق واستقراره، وإنها ترفض دخولهم «انطلاقا من مبدأ السيادة والحفاظ على أمن المجتمع العراقي، واحتراما لمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى» غير أنها رحبت بالوقت نفسه بأي تسوية سياسية سلمية للقضية الكردية بتركيا.

ويأتي انسحاب مقاتلي الحزب نتيجة للمفاوضات الجارية منذ نهاية السنة الماضية بين الحكومة التركية وأوجلان المعتقل لديها منذ عام 1999، وذلك بعدما أسفر النزاع بين الانفصاليين الأكراد والحكومات التركية منذ بداية التمرد عام 1984 عن سقوط أكثر من 45 ألف قتيل، وفق تقديرات الجيش التركي.

ويقدر عدد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في تركيا بنحو ألفين، إضافة إلى 2500 بالقواعد الخلفية للحزب بالأراضي العراقية.

متظاهرون خيروا الحكومة بين الأمن أو الاستقالة

بنغازي تخرج رفضاً لجبروت الميليشيات

جانب من تظاهرات بنغازي

«الأمن» يدين التفجيرات الأخيرة

بنغازي - «وكالات»: تظاهر المئات في بنغازي ضد حالة الفلتان التي تعيشها ثاني مدينة ليبية منذ أيام، وطالب المتظاهرون الحكومة الليبية والبرلمان والجيش بتحمل مسؤولياتهم تجاه تردي الأوضاع في البلاد، مخيّرين الحكومة بين ضبط الأمن أو الاستقالة. من جهته، دان مجلس الأمن الدولي بشدة التفجير الذي وقع في بنغازي شرق ليبيا، أمس الاول، وأكد ضرورة ملاحقة المسؤولين عنه أمام القضاء. هذا وكان نائب وزير الداخلية الليبي أعلن أن 15 شخصا قتلوا على الأقل، وأصيب 30 آخرون بجروح في تفجير سيارة مفخخة قرب مستشفى الجلاء في بنغازي شرق ليبيا. وكان تقرير سابق للأمم المتحدة قال إن الأسلحة تنتشر من ليبيا «بمعدل مثير للانزعاج»، وتعزز ترسانات المتطرفين وعصابات الجريمة في المنطقة. وأعد التقرير مجموعة الخبراء بمجلس الأمن الدولي التي تراقب حظرا على الأسلحة فرض على ليبيا في بداية انتفاضة في 2011 أطاحت بمعمر القذافي. كما شدد على أن ليبيا أصبحت مصدراً رئيسياً للأسلحة في المنطقة، في حين تسعى حكومتها الوليدة جاهدة لبسط سلطتها، وما زالت قوات الأمن الحكومية الليبية ضعيفة، في حين تملك ميليشيات، تتألف من مقاتلين سابقين بالمعارضة، النفوذ على الأرض.